



الجمعية الخيرية لحفظ القرآن

مسجلة بالمركز الوطني للتنمية المطاع غير الربعي برقم 182

لائحة الموارد البشرية





لائحة تنظيم العمل

مقدمة

وضعت هذه اللائحة تنفيذ الحكم الفقرة (1) من المادة (الثانية عشرة) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/51) و تاريخ 1426/8/23هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/24) وتاريخ 1434/5/12هـ والمرسوم الملكي رقم (م/46) وتاريخ 1436/6/5هـ؛ وعلى كل صاحب عمل إعداد لائحة لتنظيم العمل في منشاته وفق هذا النموذج.

بيانات المنشأة

اسم المنشأة : **الجمعية الخيرية بمحافظة البرك**

العنوان : **محافظة البرك**

هاتف : **0172410112**

الجوال : **0536625336**

بريد إلكتروني : **bir@albirk.org.sa**

رقم ترخيص الجمعية : **182**

أحكام عامة

المادة (1)

يقصد بلفظ المنشأة أيهما ورد في هذه اللائحة ، الجمعية الخيرية بمحافظة البرك يقصد بلفظ العامل أيهما ورد في هذه اللائحة : كل شخص طبيعي يعمل لصالحة هذه المنشأة و تحت إدارتها ، أو إشرافها مقابل أجر ، ولو كان بعيداً عن نظارتها .

المادة (2)

التقويم المعتمد به في المنشأة هو: التقويم الميلادي

المادة (3)

1. تسري أحكام هذه اللائحة على جميع العاملين بالمنشأة ، والفروع التابعة لها .

لا تخال أحكام هذه اللائحة بالحقوق المكتسبة للعمال ، و تعتبر هذه اللائحة مكملة لعقود العمل فيما لا يتعارض مع هذه الحقوق .

تطلغ المنشأة العامل على هذه اللائحة عند التعاقد ، وتنص على ذلك في عقد العمل .

المادة (4)

يجوز للمنشأة إصدار قرارات ، وسياسات خاصة بها يعطى بموجها العمال حقوقاً أفضل مما هو وارد في هذه اللائحة .

للمنشأة الحق في تضمين هذه اللائحة شروطاً ، وأحكاماً إضافية بما لا ينتقص من حقوق العمال المكتسبة بموجب نظام العمل ، ولائحته التنفيذية ، و القرارات الصادرة تنفيذاً له ; ولا تكون هذه الإضافات أو التعديلات نافذة إلا بعد اعتمادها من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية . كل نص يتم إضافته إلى هذه اللائحة يتعارض مع أحكام نظام العمل ، ولائحته التنفيذية ، و القرارات الصادرة تنفيذاً له؛ يعتبر باطلًا ولا يعتمد به .



التوظيف
المادة (5)

يوظف العمال على وظائف ذات مسميات ، و مواصفات معينة ؛ ويراعى عند التوظيف في المنشأة ما يلي :

1. أن يكون طالب العمل سعودي الجنسية.

2. أن يكون حائزًا على المؤهلات العلمية ، والخبرات المطلوبة للوظيفة من قبل المنشأة .
أن يجتاز بنجاح ما قد تقرره المنشأة من اختبارات ، أو مقابلات شخصية تتطلبها الوظيفة .

أن يكون لائقاً طبياً بوجب شهادة طبية من الجهة التي تحددها المنشأة . هـ . يجوز استثناء توظيف غير السعودي وفقاً للشروط ، والأحكام الواردة في المواد : (السادسة والعشرون ، الثانية والثلاثون ، الثالثة والثلاثون) من نظام العمل .

عقد العمل
المادة (6)

يتم توظيف العامل بموجب عقد عمل يحرر من نسختين باللغة العربية وفقاً للنموذج الموحد المعتمد من الوزارة ، تسلم إحداهما للعامل وتودع الأخرى في ملف خدمته لدى المنشأة ، بحيث يتضمن العقد اسم صاحب العمل ، واسم العامل ، وجنسيته ، وعنوانه الأصلي ، وعنوانه المختار ، ونوع العمل ، ومكانه ، والأجر الأساسي المتفق عليه ، وأية امتيازات أخرى يتفق عليها ، وما إذا كان العقد محدد المدة ، أو غير محدد المدة ، أو لأداء عمل معين ، و مدة التجربة إذا تم الاتفاق عليها ، وتاريخ مباشرة العمل ، وأية بيانات ضرورية ، و يجوز تحرير العقد بلغة أخرى إلى جانب اللغة العربية : على أن يكون النص العربي هو المعتمد دوماً .

المادة (7)

مع مراعاة التاريخ المحدد في عقد العمل ل المباشرة العمل : يحق للمنشأة إلغاء عقد العامل الذي لا يباشر مهام عمله دون عذر مشروع خلال سبعة أيام عمل من تاريخ التوقيع على العقد بين الطرفين إذا كان التعاقد تم داخل المملكة ، أو من تاريخ قدومه إلى المملكة إذا كان التعاقد تم خارج المملكة .

المادة (8)

لا يجوز للمنشأة نقل العامل بغير موافقته - كتابة - من مكان عمله الأصلي إلى مكان آخر يقتضي تغيير محل إقامته .

للمنشأة في حالات الضرورة التي قد تقتضيها ظروف عارضة ولندة لا تتجاوز ثلاثة أيام في السنة

تكليف العامل بعمل في مكان يختلف عن المكان المتفق عليه دون اشتراط موافقته ، على أن تتحمل المنشأة تكاليف انتقال العامل وإقامته خلال تلك المدة .



الأركاب المادة (9)

يتحدد الالتزام بمصروفات إركاب العامل ، أو أفراد أسرته وفق الضوابط التالية :

1- عند بداية التعاقد ، وفق ما يتفق عليه في عقد العمل .

2. عند تمتع العامل بجازته السنوية ، وفق ما يتفق عليه في عقد العمل .

3. عند انتهاء خدمة العامل ، طبقاً لأحكام المادة (الأربعون) فقرة (1) من نظام العمل .

4- لا تتحمل المنشأة تكاليف عودة العامل إلى بلده في حالة عدم صلاحيته للعمل خلال فترة التجربة ، أو إذا رغب في العودة دون سبب مشروع ، أو في حالة ارتكابه مخالفة أدت إلى ترحيله بموجب قرار إداري ، أو حكم قضائي .

المادة (10)

يستحق العامل الذي يتم نقله من مكان عمله الأصلي إلى مكان آخر يقتضي تغيير محل إقامته نفقات نقله ، ومن يعولهم شرعاً ممن يقيمون معه في تاريخ النقل بما فيها نفقات الإركاب مع نفقات نقل أمتعتهم : ما لم يكن النقل بناء على رغبة العامل .

التدريب والتأهيل

المادة (11)

تحمل المنشأة في حال قيامها بتأهيل ، أو تدريب العاملين السعوديين كافة التكاليف ، و إذا كان مكان التأهيل أو التدريب في غير الدائرة المكانية للمنشأة تؤمن تذاكر السفر في الذهاب ، والعودة بالدرجة التي تحددها المنشأة ، كما تؤمن وسائل المعيشة من مأكل ، و مسكن ، وتنقلات داخلية ، أو تصرف للعامل بدلاً عنها ، و تستمر في صرف أجر العامل طوال فترة التأهيل ، و التدريب .

المادة (12)

1. يجوز للمنشأة أن تنهي عقد التأهيل ، أو التدريب من غير العاملين ، إذا ثبت من التقارير الصادرة عن الجهة التي تتولى التدريب ، أو التأهيل عدم قابليته ، أو قدرته على إكمال برامج التدريب بصورة مفيدة .

للمتدرب ، أو الخاضع للتأهيل من غير العاملين ، أو وليه ، أو وصيه الحق في إنهاء التدريب ، أو التأهيل إذا ثبت من التقارير الصادرة عن الجهة التي تتولى التدريب ، أو التأهيل عدم قابليته ، أو قدرته على إكمال برامج التدريب بصورة مفيدة .

ويؤكدا الحالتين السابقتين يجب على الطرف الذي يرغب في إنهاء العقد إبلاغ الطرف الآخر بذلك قبل أسبوع على الأقل من تاريخ التوقف عن التدريب والتأهيل . للمنشأة أن تلزم المتدرب أو الخاضع للتأهيل من غير العاملين لديه - بعد إكمال مدة التدريب أو التأهيل . أن يعمل لديها مماثلة لمدة التدريب أو التأهيل .

للمنشأة أن تلزم المتدرب أو الخاضع للتأهيل من غير العاملين لدعا بدفع تكاليف التدريب أو التأهيل التي تحملتها أو بنسبة المدة المتبقية في حالة رفضه رفض العمل المدة المماثلة أو بعضها .



المادة (13)

أولاً : يجوز للمنشأة أن تشرط على الخاضع للتدريب ، أو التأهيل من العاملين لديها — بعد إكمال مدة التدريب أو التأهيل - أن يعمل لديها مدة لا تتجاوز المدة الماثلة مدة برنامج التدريب أو التأهيل الذي خضع له العامل ، إذا كان عقد العمل غير محددة المدة ، أو باقي مدة العقد في العقود محددة المدة إذا كانت المدة المتبقية من عقد العمل أقل من المدة الماثلة مدة برنامج التدريب .

ثانياً : يجوز للمنشأة أن تنهي تأهيل أو تدريب العامل ، مع الزامه بدفع تكاليف التدريب التي تحملها المنشأة أو بنسبة منها وذلك في الحالات التالية :

1. إذا قرر العامل إنهاء التدريب ، أو التأهيل قبل الموعد المحدد لذلك دون عذر مشروع.
2. إذا تم فسخ عقد عمل العامل وفقاً لأحدى الحالات الواردة في المادة (الثمانون) من نظام العمل عدا الفقرة (6) منها أثناء فترة التدريب أو التأهيل .
3. إذا استقال العامل من العمل ، أو تركه لغير الحالات الواردة في المادة (الحادية والثمانون) من نظام العمل أثناء فترة التدريب أو التأهيل .

ثالثاً، يجوز للمنشأة إلزام العامل بدفع تكاليف التدريب أو التأهيل التي تحملتها المنشأة أو بنسبة منها إذا استقال العامل من العمل ، أو تركه لغير الحالات الواردة في المادة الحادية والثمانون) من نظام العمل قبل انتهاء مدة العمل التي اشترطتها عليه المنشأة بعد انتهاء التدريب أو التأهيل .

الأجور

المادة (14)

مع مراعاة أي إجراءات ، أو ترتيبات ينص عليها برنامج حماية الأجور : تدفع أجور العمال بالعملة الرسمية للبلاد في مواعيد استحقاقها ، وتودع في حسابات العمال عن طريق البنوك المعتمدة في المملكة .

المادة (15)

تدفع أجور الساعات الإضافية المستحقة للعامل في نهاية الشهر الذي تم فيه التكليف .

المادة (16)

إذا وافق يوم دفع الأجور يوم الراحة الأسبوعية ، أو عطلة رسمية يتم الدفع في يوم العمل السابق .

تقارير الأداء

المادة (17)

تصدر المنشأة تقارير عن الأداء بصفة دورية ، مرة كل سنة على الأقل لجميع العاملين وفقاً للنماذج التي تضعها لذلك ؛ على أن تتضمن العناصر التالية:

1. القدرة على العمل ، ودرجة إتقانه (الكفاءة) .
2. سلوك العامل ، ومدى تعاونه مع رؤسائه ، و زملائه ، وعملاء المنشأة .
3. المراقبة.

المادة (18)

يقيم أداء العامل في التقرير بالتقديرات التي تحددها المنشأة : على أن يتبع في ذلك مقياس من خمسة مستويات .

المادة (19)

يعد التقرير بمعرفة الرئيس المباشر للعامل ، على أن يعتمد من (صاحب الصلاحية) ، ويخطر العامل بصورة من التقرير فهو اعتماده ، ويحق للعامل أن يتظلم من التقرير وفقاً لقواعد التظلم المنصوص عليها في هذه اللائحة .



العلاوات

المادة (20)

1. يجوز للمنشأة منح العاملين علاوات سنوية ، يتم تحديد نسبتها بناء على ضوء المركز المالي للمنشأة
2. يكون العامل مؤهلا لاستحقاق العلاوة متى حصل في تقريره الدوري على مستوى متوسط على الأقل في النموذج الذي تضعه المنشأة ، وذلك بعد مضي سنة كاملة من تاريخ التحاقه بالعمل ، أو من تاريخ حصوله على العلاوة السابقة .
3. يجوز لإدارة المنشأة منح العامل علاوة استثنائية وفقا للضوابط التي تضعها في هذا الشأن .

الترقيات

المادة (21)

- تضع المنشأة سلماً وظيفياً لوظائفها تحدد فيه عدد ، وسميات الوظائف – وفقاً لما جاء في دليل التصنيف ، والتوصيف المهني السعودي – ودرجة كل وظيفة ، وشروط شغلها ، وبداية أجراها فيه ، ويكون العامل مؤهلاً للترقية إلى وظيفة أعلى ؛ متى توفرت الشروط التالية :
1. وجود الوظيفة الشاغرة الأعلى .
 2. توافر مؤهلات شغل الوظيفة المرشح للترقية إليها .
 3. حصوله على مستوى فوق المتوسط على الأقل في آخر تقرير دوري .
 4. موافقة صاحب الصلاحية .
 5. يجوز لإدارة المنشأة منح العامل ترقية استثنائية ؛ وفقاً للضوابط التي تضعها في هذا الشأن .

المادة (22)

- إذا توافرت شروط الترقية لوظيفة أعلى في أكثر من عامل؛ فإن المعايير للترقية تكون كالتالي :
1. ترشيح صاحب الصلاحية .
 2. الحصول على تقدير أعلى .
 3. الحصول على شهادات علمية أعلى ، أو دورات تدريبية أكثر .
 4. الأكثر خبرة عملية بمجال عمل المنشأة .
 5. الأقدمية في العمل بالمنشأة .

الانتداب

المادة (23)

- إذا تم انتداب العامل الأداء عمل خارج مقر عمله تلتزم المنشأة بما يلي :
1. تؤمن للعامل وسائل التنقل الازمة ، ما لم يتم صرف مقابل لها بموافقته .
 2. يصرف للعامل مقابل لتكاليف التي يت肯دها للسكن ، والطعام ، وما إلى ذلك؛ ما لم تؤمنها له المنشأة .
 3. قيمة البدل اليومي للانتداب حسب درجة العامل .
- ويجب أن تحدد تلك الالتزامات في قرار الانتداب ؛ وفقاً للفئات ، والضوابط التي تضعها المنشأة في هذا الشأن ، ويكون احتساب تلك النفقات من وقت مغادرة العامل لمقر عمله إلى وقت عودته ؛ وفق المدة المحددة له من قبل المنشأة .



المادة (24)

يكون عدد أيام العمل 5 أيام في الأسبوع ، ويكون (يوم / أيام) الجمعة الراحة الأسبوعية بأجر كامل لجميع العمال ، ويجوز للمنشأة - بعد إبلاغ مكتب العمل المختص - أن تستبدل بهذا اليوم بعض عمالها أي يوم من أيام الأسبوع ، وعليها أن تتمكنهم من القيام بواجباتهم الدينية ، ولا يجوز تعويض يوم الراحة الأسبوعية بمقابل نقدي .
تكون ساعات العمل (ثمانية) ساعات عمل يوميا تخفض إلى (ستة) ساعات يوميا في شهر رمضان للعمال المسلمين .

العمل الإضافي

المادة (25)

- في حال تكليف العامل بالعمل الإضافي؛ يتم ذلك بموجب تكليف كتابي ، أو الكتروني موجه له تصدّره الجهة المسئولة في المنشأة يبين فيه عدد الساعات الإضافية المكلفت بها العامل ، وعدد الأيام الازمة لذلك ؛ وفق ما نصت عليه المادة السادسة (بعد المائة) من نظام العمل .
- تدفع المنشأة للعامل عن ساعات العمل الإضافية أجرا إضافيا يوازي أجر الساعة مضافا إليه (50%) من أجره الأساسي .

التفتيش الإداري

المادة (26)

يكون دخول العمال إلى موقع عملهم ، وانصرافهم منه من الأماكن المخصصة لذلك ، و على العمال الامتثال للتفتيش (التفتيش الإداري) متى طلب منهم ذلك .

المادة (27)

- يجوز للمنشأة أن تلزم العامل بأن يثبت حضوره ، وانصرافه بإحدى الوسائل المعدة لهذا الغرض .
- الإجازات

المادة (28)

يستحق العامل عن كل سنة من سنوات الخدمة إجازة سنوية بأجر كامل مدتها واحد وعشرون يوما ، تزداد إلى مدة ثلاثة ثلثاً يوما ، إذا بلغت خدمته خمس سنوات متصلة ، وللعامل بعد موافقة المنشأة الحصول على جزء من إجازته السنوية بنسبة المدة التي قضاها من السنة في العمل ؛ و يجوز الاتفاق في عقد العمل على أن تكون مدة الإجازة السنوية أكثر من ذلك .



المادة (29)

- للعامل الحق في إجازة بأجر كامل في الأعياد ، و المناسبات ؛ وفق ما يلى :
1. أربعة أيام بمناسبة عيد الفطر المبارك ، تبدأ من اليوم التالي لل يوم التاسع والعشرين من شهر رمضان المبارك حسب تقويم أم القرى .
 2. أربعة أيام بمناسبة عيد الأضحى المبارك ، تبدأ من يوم الوقوف بعرفة .
 3. يوم واحد بمناسبة اليوم الوطني للمملكة (أول الميزان) .
- وإذا تداخلت أيام هذه الإجازات مع الراحة الأسبوعية يعوض العامل عنها بما يعادلها قبل أيام تلك الإجازات أو بعدها .
- أما إذا تداخلت أيام إجازة أحد العيددين مع إجازة اليوم الوطني فلا يعوض العامل عنه .

المادة (30)

- يحق للعامل الحصول على إجازة بأجر كامل في الحالات التالية :
1. خمسة أيام عند زواجه .
 2. ثلاثة أيام في حالة ولادة مولود له .
 3. خمسة أيام في حالة وفاة زوجة العامل ، أو أحد أصوله ، أو فروعه .
 4. أربعة أشهر، وعشرة أيام في حالة وفاة زوج العاملة المسلمة؛ ولها الحق في تجديدها دون أجر إن كانت حاملا حتى تضع حملها، ولا يجوز لها الاستفادة من باقي إجازة العدة المنوحة لها بعد وضع هذا الحمل .
 5. خمسة عشر يوما في حالة وفاة زوج العاملة غير المسلمة وللمنشأة الحق في طلب الوثائق المؤيدة للحالات المشار إليها .

المادة (31)

- يستحق العامل - الذي يثبت مرضه بشهادة طبية صادرة عن طبيب المنشأة ، أو مرجع طبي معتمد لديها - إجازات مرضية خلال السنة الواحدة ، و التي تبدأ من تاريخ أول إجازة مرضية؛ سواء أكانت هذه الإجازات متصلة أم متقطعة ، وذلك على النحو التالي :
- الثلاثون يوما الأولى، بأجر كامل.
 - الستون يوما التالية، بثلاثة أرباع الأجر.
 - الثلاثون يوما التي تلي ذلك، بدون أجر. وللعامل الحق في وصل إجازاته السنوية بالمرضية.
- الرعاية الطبية**

المادة (32)

- تقوم المنشأة بالتأمين على جميع العاملين لديها صحيا؛ وفقاً لما يقرره نظام التأمين الصحي التعاوني، ولائحته التنفيذية، كما تقوم بالاشتراك عن جميع العاملين في فرع الأخطار المهنية لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وفقاً لما يقرره نظامها .
- بيئة العمل**

المادة (33)

- أ. ضوابط عامة**
1. لا يتطلب تشغيل النساء الحصول على تصريح من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أو من أي جهة أخرى .
 2. يمنع أي تمييز في الأجور بين العاملين والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية .
 3. على صاحب العمل توفير مكان مخصص للعاملات لأداء الصلاة والاستراحة ودورات مياه تبعد مسافة مناسبة .



4. في حالات بيئه العمل المكتبيه على صاحب العمل توفير غرفة ذات خصوصية المكاتب العاملات.
5. تعد حماية العاملين والعاملات من الأخطار المهنية، وتهيئة بيئه العمل المناسبة مسؤولية مباشرة على المنشأة

6. على صاحب العمل توفير مقاعد للعاملات في الأماكن التي يعملن بها.

7. في المنشآت النسائية المغلقة يجب أن يكون العاملات من النساء فقط.

8. في المنشآت الرجالية المخصصة للرجال يجب أن يكون فيها العاملين من الرجال فقط .

9. يجب على المنشأة توفير نظام أمني وفي حال كانت المنشأة تستقبل الجمهور يجب تعين حراسة أمنية.

ب. ضوابط عمل المرأة في المنشآت النسائية فقط

1. يجب وضع لوحة إرشادية في مكان بارز توضح أن المنشأة خاص بالنساء وممنوع دخول الرجال.

2. يجب أن يكون العاملات من النساء فقط .

3. يجب أن توفر المنشأة حراسة أمنية أو نظام أمني مالم يوفرها صاحب المركز التجاري في حال وجود المنشأة في مركز تجاري في حال تم وضع نظام أمني يجب على صاحب المنشأة وضع لوحة إرشادية أن المنشأة خاضعة للمراقبة الأمنية.

مادة (34)

للمرأة العاملة الحق في إجازة وضع بأجر كامل لمدة عشرة أسابيع توزعها كيف تشاء ، بحيث تبدأ بعد أقصى بأربعة أسابيع قبل التاريخ المرجح للوضع ؛ و يحدد هذا التاريخ بواسطة الجهة الطبية المعتمدة لدى المنشأة ، أو بشهادة طبية مصدقة من جهة صحية ، ولا يجوز تشغيل المرأة العاملة خلال الأسابيع السنة التالية لوضعها.

وفي حالة إنجاب طفل مريض ، أو من ذوي الاحتياجات الخاصة ؛ فللعاملة الحق في إجازة بأجر كامل لمدة شهر واحد بعد انتهاء إجازة الوضع ؛ ولها تمديد الإجازة لمدة شهر دون أجر.

مادة (35)

يحق للمرأة العاملة في المنشأة عندما تعود إلى مزاولة عملها بعد إجازة الوضع أن تأخذ بقصد إرضاع مولودها فترة ، أو فترات استراحة ، لا تزيد في مجموعها على الساعه في اليوم الواحد ، و ذلك علاوة على فترات الراحة الممنوحة لجميع العمال ، و تحسب هذه الفترة ، أو الفترات من ساعات العمل الفعلية ، و ذلك لمدة أربعة ، و عشرين شهرا من تاريخ الوضع ، ولا يتربى على ذلك تخفيض الأجر ، و يجب على المرأة العاملة بعد عودتها من إجازة الوضع إشعار صاحب العمل كتابة بوقت فترة ، أو فترات تلك الاستراحة ، و ما يطرأ على ذلك الوقت من تعديل ، و تحدد فترة ، أو فترات الرضاعة على ضوء ذلك بحسب ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام العمل الخدمات الاجتماعية

مادة (36)

تلتزم المنشأة بتقديم الخدمات الاجتماعية التالية :

1. إعداد مكان لأداء الصلاة .

2. إعداد مكان لتناول الطعام .

3. توفر المنشأة المتطلبات ، و الخدمات ، و المراافق التيسيرية الضرورية للعمال من ذوي الاعاقة التي تمكّنهم من أداء أعمالهم بحسب الاشتراطات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنظام العمل .



ضوابط سلوكيات العمل المادة (37)

1. يجوز للمنشأة إلزام كل ، أو بعض العاملين بارتداء زي موحد، وفي كل الأحوال يراعى في أي زي بالنسبة للرجال ملائمتها للذوق العام ، و بالنسبة للنساء أن يكون محتشما ، و فضفاضا ، وغير شفاف .
2. على جميع العاملين بالمنشأة الالتزام بمقتضيات أحكام الشريعة الإسلامية ، والأعراف الاجتماعية المرعية في التعامل مع الآخرين .
3. يمتنع على جميع العاملين الخلوة مع الجنس الآخر، وعلى المنشأة أن تتخذ كل التدابير التي تمنع الخلوة بين الجنسين داخل المنشأة.
4. على جميع العاملين الامتناع عن القيام بأي شكل من أشكال الإيذاء ، أو الإساءة الجسدية ، أو القولية ، أو الإيحائية ، أو باتخاذ أي موقف يخدش الحياء ، أو ينال من الكرامة ، أو السمعة ، أو الحرية ، أو يقصد منه استدرج ، أو إجبار أي شخص إلى علاقة غير مشروعة ؛ حتى لو كان ذلك على سبيل المزاح ، وذلك عند التواصل المباشر ، أو بأي وسيلة تواصل أخرى ، وللمنشأة أن تتخذ كل الترتيبات ، والإجراءات الضرورية ، و اللازمة لتبلغ جميع العاملين بذلك.

المادة (38)

1. يعتبر من قبيل الإيذاء ، جميع ممارسات الإيجابية ، أو السلبية ، وجميع أشكال الاستغلال ، أو الابتزاز ، أو الإغراء ، أو التهديد ؛ سواء أكانت جسدية ، أو نفسية ، أو جنسية ؛ و التي تقع في مكان العمل من قبل صاحب العمل على العامل ، أو من قبل العامل على صاحب العمل ، أو من قبل عامل على آخر، أو على أي شخص موجود في مكان العمل ، و تعتبر المساعدة ، و التستر على ذلك في حكم الإيذاء.
2. يعتبر من قبيل الإيذاء المقصود في الفقرة السابقة ، ما يقع باستخدام أية وسيلة من وسائل الاتصال سواء بالقول ، أو الكتابة ، أو الاشارة ، أو الإيحاء ، أو الرسم ، أو باستخدام الهاتف ، أو بالوسائل الإلكترونية الأخرى ، أو بأي شكل من أشكال السلوك الذي يدل على ذلك

المادة (39)

1. مع عدم الإخلال بحق من وقع عليه الإيذاء في مكان العمل من الالتجاء إلى الجهات الحكومية المختصة ، يحق لها التقدم بشكواه للمنشأة خلال مدة أقصاها خمسة أيام عمل من وقوع الإيذاء عليه ، ويجوز لكل من شاهد أو اطلع على واقعة إيذاء ، التقدم ببلاغ للمنشأة بذلك ؛ أما إذا كان الإيذاء قد وقع من قبل صاحب المنشأة ، أو من أعلى سلطة فيها ؛ فيكون التقدم بالشكوى للجهة الحكومية المختصة.
2. على المنشأة عند تقديم شكوى ، أو بلاغ ، تشكيل لجنة بقرار من المسئول المختص ، تكون مهمتها التحقيق في حالات الإيذاء ، والاطلاع على الأدلة ، والتوصية بإيقاع الجزاء التأديبي المناسب على من ثبتت إدانته ، وذلك خلال خمسة أيام عمل من تلقيها الشكوى ، أو البلاغ .



3. يجوز للجنة أن ترفع توصية لإدارة المنشأة بالتفریق بين الشاكي ، والمشكو في حقه أثناء فترة التحقيق .
 4. في حال ثبوت واقعة الإيذاء بأي طريقة من طرق الإثبات المعتبرة : توصي اللجنة بالأغلبية بایقاع الجزاء التأديبی المناسب على المعتدى .
 5. إذا كان الاعتداء يشكل جريمة جنائية ، وجب على اللجنة رفع الشكوى للمدير العام : لتبلغ الجهات الحكومية المختصة بذلك .
 6. في حال عدم ثبوت واقعة الإيذاء ، توصي اللجنة بایقاع عقوبة تأديبیة على المبلغ ، إذا تبين لها أن الشكوى ، أو البلاغ قد دلي .
 7. لا يمنع الجزاء التأديبی الموقّع من قبل المنشأة على المعتدى ، من حق المعتدى عليه اللجوء للجهات الحكومية المختصة .
 8. لا يمنع توقيع عقوبة شرعية ، أو نظامية أخرى على المعتدى ، من توقيع المنشأة جزاء تأديبیاً عليه
- المخالفات والجزاءات**

المادة (40)

- المخالفة هي كل فعل من الأفعال التي يرتكها العامل ، و تستوجب أيًا من الجزاءات التالية :**
1. الإنذار الكتابي : وهو كتاب توجهه المنشأة إلى العامل موضحاً به نوع المخالفة التي ارتكبها ، مع لفت نظره إلى إمكان تعرّضه إلى جزاء أشد ، في حالة استمرار المخالفة ، أو العودة إلى مثلها مستقبلاً .
 2. غرامات مالية : وهي حسم نسبة من الأجر في حدود جزء من الأجر اليومي ، أو الحسم من الأجر بما يتراوح بين أجر يوم ، و خمسة أيام في الشهر الواحد كحد أقصى .
 - 3 الإيقاف عن العمل بدون أجر ، وهو منع العامل من مزاولة عمله خلال فترة معينة ، مع حرمانه من أجره خلال هذه الفترة ، على أن لا تتجاوز فترة الإيقاف خمسة أيام في الشهر الواحد .
 4. الحرمان من الترقية ، أو العلاوة الدورية : و ذلك لمدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ استحقاقها .
 5. الفصل من الخدمة مع المكافأة : و هو فصل العامل بناء على سبب مشروع : لارتكابه المخالفة مع عدم المساس بحقه في مكافأة نهاية الخدمة .
 6. الفصل من الخدمة بدون مكافأة : و هو فسخ عقد عمل العامل دون مكافأة ، أو إشعار ، أو تعويض : لارتكابه أي من الحالات المنصوص عليها في المادة (الثمانون) من نظام العمل . ويجب أن يتنااسب الجزاء المفروض على العامل مع نوع ، ومدى جسامته المخالفة المرتكبة من قبله .



المادة (42)

كل عامل يرتكب أيًا من المخالفات الواردة في جداول المخالفات ، والجزاءات - الملحق بهذه اللائحة - يعاقب بالجزاء الموضح قرین المخالفة التي ارتكبها.

المادة (43)

تكون صلاحية توقيع الجزاءات المنصوص عليها في هذه اللائحة ، من قبل (صاحب الصلاحية بالمنشأة ، أو من يفوضه ؛ ويجوز له استبدال الجزاء المقرر لأية مخالفة بجزء أخف).

المادة (44)

في حال ارتكاب العامل ذات المخالفة بعد مضي مائة وثمانين يوما على سبق ارتكابها ، فإنه لا يعتبر عائدا ، و تعد مخالفة ، و كأنها ارتكبت للمرة الأولى .

المادة (45)

عند تعدد المخالفات الناشئة عن فعل واحد ، يكتفي بتوقيع الجزاء الأشد من بين الجزاءات المقررة في هذه اللائحة .

المادة (46)

لا يجوز أن يوقع على العامل عن المخالفة الواحدة أكثر من جزاء واحد ، كما لا يجوز أن يوقع على العامل عن المخالفة الواحدة غرامة تزيد قيمتها على أجر خمسة أيام ، ولا أن يقطع من أجره أكثر من أجر خمسة أيام في الشهر الواحد وفاء لغيرات التي توقع عليه

المادة (47)

لا توقع المنشأة أيًا من الجزاءات التي تتجاوز عقوبتها غرامة أجر يوم واحد ، إلا بعد إبلاغ العامل كتابة بالمخالفات المنسوبة إليه ، وسماع أقواله ، وتحقيق دفاعه ، و ذلك بموجب محضر يودع بملفه الخاص .

المادة (48)

لا يجوز للمنشأة توقيع أي جزاء على العامل لأمر ارتكبه خارج مكان العمل إلا إذا كان له علاقة مباشرة بطبيعة عمله أو بالمنشأة أو بمديرها المسئول ، و ذلك دون الإخلال بحكم المادة (الثمانون) من نظام العمل .

المادة (49)

لا يجوز مساعدة العامل تأديبها عن مخالفة مضى على كشفها أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ علم المنشأة بمرتكبها ، دون أن تقوم باتخاذ أي من إجراءات التحقيق بشأنها .

المادة (50)

لا يجوز للمنشأة توقيع أي جزاء على العامل ، إذا مضى على تاريخ ثبوت المخالفة أكثر من ثلاثين يوما .



المادة (51)

تلتزم المنشأة بابلاغ العامل كتابة بما أوقع عليه من جزاءات ، ونوعها ، ومقدارها ، والجزاء الذي سوف يتعرض لهفي حالة تكرار المخالفة ، وإذا امتنع العامل عن استلام الإخطار، أو رفض التوقيع بالعلم ، أو كان غائبا ؛ يرسل إليه بالبريد المسجل على عنوانه المختار الثابت في ملف خدمته ، أو بالبريد الإلكتروني الشخصي الثابت بعقد العمل ، أو المعتمد لدى المنشأة ؛ ويتربّط على التبليغ بأي من هذه الوسائل جميع الأثار القانونية .

المادة (52)

يخصّص لكل عامل صحيحة جزاءات ، يدون فيها نوع المخالفة التي ارتكبها ، وتاريخ وقوعها ، والجزاء الموقّع عليه ؛ وتحفظ هذه الصحيفه في ملف خدمة العامل .

المادة (53)

تقيد الغرامات الموقعة على العمال في سجل خاص : وفق أحكام المادة الثالثة والسبعين) من نظام العمل ، ويكون التصرف فيها بما يعود بالنفع على العمال من قبل اللجنة العمالية في المنشأة ؛ وفي حالة عدم وجود لجنة عمالية يكون التصرف في الغرامات بموافقة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية .

التظلم

المادة (54)

مع عدم الإخلال بحق العامل في الالتجاء إلى الجهات الإدارية ، أو القضائية المختصة ، أو الهيئات ؛ يحق للعامل أن ي تظلم إلى إدارة المنشأة من أي تصرف ، أو إجراء ، أو جزاء يتخذ في حقه من قبلها ، ويقدم التظلم إلى إدارة المنشأة خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ العلم بالتصرف ، أو الإجراء المتظلم منه ، ولا يضار العامل من تقديم تظلمه ، ويخطر العامل بنتيجة البت في تظلمه ، في ميعاد لا يتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم التظلم .

أحكام ختامية

المادة (55)

تنفذ أحكام هذه اللائحة في حق المنشأة اعتبارا من تاريخ إبلاغها باعتمادها ؛ على أن تسرى في حق العمال اعتبار من اليوم التالي لإعلانها.



جدول المخالفات والجزاءات

أولاً : مخالفات تتعلق بمواعيد العمل :

نوع المخالفة	م
التخلف عن مواعيد الحضور للعمل لفترة (١٥) دقيقة دون إذن ، أو عذر مقبول : إذا لم يرتب على ذلك تعطيل عمل آخرين .	١
التخلف عن مواعيد الحضور للعمل لفترة (١٥) دقيقة دون إذن ، أو عذر مقبول : إذا ترتب على ذلك تعطيل عمل آخرين .	٢
التخلف عن مواعيد الحضور للعمل أكثر من (١٥) دقيقة الذالة (٣٠) دقيقة دون إذن ، أو عذر مقبول : إذا لم يرتب على ذلك تعطيل عمل آخرين .	٣
التخلف عن مواعيد الحضور للعمل أكثر من (١٥) دقيقة الغلبة (٣٠) دقيقة دون إذن ، أو عذر مقبول : إذا ترتب على ذلك تعطيل عمل آخرين .	٤
التخلف عن مواعيد الحضور للعمل أكثر من (٣٠) دقيقة الغلبة (٦٠) دقيقة دون إذن ، أو عذر مقبول : إذا لم يرتب على ذلك تعطيل عمل آخرين .	٥
التخلف عن مواعيد الحضور للعمل أكثر من (٣٠) دقيقة دوام الغلبة (٦٠) دقيقة دون إذن ، أو عذر مقبول : إذا ترتب على ذلك تعطيل عمل آخرين .	٦
التخلف عن مواعيد الحضور للعمل لمدة تزيد على ساعة دون إذن ، أو عذر مقبول : سواء ترتب ، أو لم يرتب على ذلك تعطيل عمل آخرين .	٧
ترك العمل ، أو الانصراف قبل الميعاد دون إذن ، أو عذر مقبول بما لا يتجاوز (١٥) دقيقة .	٨
ترك العمل ، أو الانصراف قبل الميعاد دون إذن ، أو عذر مقبول بما يتجاوز (١٥) دقيقة	٩
البقاء في أماكن العمل ، أو العودة إليها بعد انتهاء مواعيد العمل دون إذن مسبق	١٠



١١	الغاب دون إذن كتابي ، أو غير مقول لمدة يوم ، خلال السنة العقيدة الواحدة .	نوعان	ثلاثة أيام	أربعة أيام	الحرمان من الترقيات ، أو العادات لنمرة واحدة
١٢	الغاب المحتصل دون إذن كتابي ، أو غير مقول من يومين إلى ستة أيام ، خلال السنة العقيدة الواحدة .	نوعان	ثلاثة أيام	أربعة أيام	الحرمان من الترقيات ، أو العادات لنمرة واحدة
بالإضافة إلى حسم آخر مدة الغاب					
١٣	الغاب المحتصل دون إذن كتابي ، أو غير مقول من سبعة أيام إلى عشرة أيام ، خلال السنة العقيدة الواحدة .	خمسة أيام	ستة أيام	سبعة أيام	فصل من الخدمة مع المكافأة : إذا لم يتجاوز مجموع الغاب (٣٠) يوم
بالإضافة إلى حسم آخر مدة الغاب					
١٤	الغاب المحتصل دون إذن كتابي ، أو غير مقول من أحد عشر يوما إلى أربعة عشر يوما ، خلال السنة العقيدة الواحدة	خمسة أيام	ستة أيام	سبعة أيام	فصل من الخدمة طبقا للندة (الثلوون) من نظام العمل توجهه إداريا بالفصل طبقا للمادة (الثلوون) من نظام
بالإضافة إلى حسم آخر مدة الغاب					
١٥	الانقطاع عن العمل دون سبب مشروع مدة تزيد على خمسة عشر يوما متصلة ، خلال السنة العقيدة الواحدة .	الفصل دون مكافأة ، أو تعريض ، على أن ينتهي إداريا كتابي بعد الغاب مدة عشرة أيام ، في نطاق حكم المادة (الثلوون) من نظام العمل			
١٦	الغاب المقطوع دون سبب مشروع مدة تزيد في مجموعها على ثلاثة عشر يوما خلال السنة العقيدة الواحدة .	الفصل دون مكافأة ، أو تعريض ، على أن ينتهي إداريا كتابي بعد الغاب مدة عشرين يوما ، في نطاق حكم المادة (الثلوون) من نظام العمل			



ناتيا : مخالفات تتعلق بتنظيم العمل :

الجزاء (النسبة المضبوطة هي نسبة من الأجر الوهمي)					نوع المخالفة	م
رابع مرّة	ثالث مرّة	ثاني مرّة	أول مرّة			
نوم	٥٠%	٢٥%	١٠%	التوارد دون مرر في غير مكان العمل المخصص للعامل أثناء وقت الدوام .	١	
٢٥%	١٥%	١٠%	إذار كلي	استقال زالدين في غير أمور عمل العشة في أماكن العمل ، دون إذن من الإدارة	٢	
٥٠%	٢٥%	١٠%	إذار كلي	استعمال الآلات ، و معدات ، و أدوات العشة : لأغراض خاصة ، دون إذن .	٣	
ثلاثة أيام	نومان	نوم	٥٠%	تخل العامل ، دون وجه حق في أي عمل ليس في اختصاصه أو لم يعيده به إليه .	٤	
٢٥%	١٥%	١٠%	إذار كلي	الخروج ، أو الدخول من غير المكان المخصص لذلك.	٥	
ثلاثة أيام	نومان	نوم	٥٠%	الإهمال في تنظيف الآلات ، وصحتها ، أو عدم العناية بها ، أو عدم التبليغ عن ما لم يعین خلل .	٦	
نوم	٥٠%	٢٥%	إذار كلي	عدم وضع أدوات الإصلاح ، و الصدقة ، و اللوازم الأخرى في الأماكن المخصصة لها ، بعد الانتهاء من العمل .	٧	
مع فصل المكافأة	خاصة أيام	ثلاثة أيام	نومان	تمزيق ، أو إللاف إمدادات ، أو لاختلاط العشة.	٨	
مع فصل المكافأة	خاصة أيام	ثلاثة أيام	نومان	الإهمال في العيادة التي يحرزته ، مثل : (سيارات ، آلات ، أحذية ، معدات ، أدوات ، الخ) .	٩	

١٠						الاكل في مكان العمل ، أو غير المكان المعد له ، أو في غير أوقات الراحة.
١١						التوم أثناء العمل .
١٢						التوم في الحالات التي تقتضي نقطة مستقرة .
١٣						النکع ، أو وجود العامل في غير مکان عمله ، أثناء ساعات العمل .
١٤						اللابع في ثبات الحضور ، والانصراف .
١٥						عدم إطاعة الأوامر العقدية الخاصة بالعمل ، أو عدم تنفيذ التعليمات الخاصة بالعمل ، و المعلنة في مکان ظاهر .
١٦						التعريض على مخالفة الأوامر ، والتعليمات الخطيرة الخاصة بالعمل .
١٧						الدخن في الأماكن المحظورة ، و المعلن عنها للمحافظة على سلامة العمل ، والمنشأة .
١٨						الإهمال ، أو التهان في العمل الذي قد يتسبب به ضرر في صحة العبد ، أو سلامتهم ، أو في الموارد ، أو الأدوات ، والأجهزة .



ذلك : مخالفات تتعلق بسلوك العامل :

نوع المخالفة	م	الجزء (النسبة المضبوطة هي نسبة من الآخر الوهمي)	أول هرة	ثانية هرة	ثالثة هرة	رابع هرة
الشاجر مع زملاء ، أو مع الغير ، أو يحدث مشاغبات في مكان العمل .	١	خمسة أيام	ثلاثة أيام	نورمان		
التمارض ، أو إيهام العامل كثنا أنه أصبح أثناء العمل ، أو سببه رفضه الدخان التعليمات الطبية أثناء العلاج .	٢	خمسة أيام	ثلاثة أيام	نورمان		
الامتناع عن إجراء الكشف الطبي عند طلب طبيب المنشاة ، أو رفضه الدخان التعليمات الطبية أثناء العلاج .	٣	خمسة أيام	ثلاثة أيام	نورمان		
مخالفة التعليمات الصحية المتعلقة بأماكن العمل .	٤	خمسة أيام	نورمان	نور	٥٠%	٥٠%
الكتلة على جدران المنشاة ، أو لصق إعلانات عليها.	٥	٢٥%	١٠%	إنذار كثلي		
رفض التفتيش الإداري عند الانصراف .	٦	نورمان	نور	٥٠%	٢٥%	
عدم تقديم التقادم المحصلة لحساب المنشاة في المواعيد المحددة دون تبرير مقبول .	٧	فصل من الخدمة مع المكافأة	خمسة أيام	ثلاثة أيام	نورمان	
الامتناع عن ارتداء الملابس ، و الأجهزة المقررة للوقاية وللسلامة إنذار كتلي	٨	خمسة أيام	نورمان	نور		
تعمد الخلوة مع الجنس الآخر في أماكن العمل .	٩	فصل من الخدمة مع المكافأة	خمسة أيام	ثلاثة أيام	نورمان	
الإيهام لآخرين بما يخشى النساء فيه ، أو فعلها .	١٠	فصل من الخدمة مع المكافأة	خمسة أيام	ثلاثة أيام	نورمان	
الاعتداء على زملاء العمل بالقول ، أو الإشارة ، أو بالتعامل وسائل الاتصال الإلكترونية بالشتم ، أو التحقر.	١١	فصل من الخدمة مع المكافأة	خمسة أيام	ثلاثة أيام	نورمان	
الاعتداء بالإساءة الجسدية على زملاء العمل ، أو على غيرهم بطريقة لاذعة.	١٢	فصل بدون مكافأة أو إشعار ، أو تعريض بموجب المادة (الملون)				
الاعتداء الجسدي ، أو القولي ، أو بآلي وسيلة من وسائل الاتصال الإلكترونية على صاحب العمل ، أو مدير المنشآت ، أو أحد الرؤساء أثناء العمل ، أو سببه .	١٣	فصل بدون مكافأة أو إشعار ، أو تعريض بموجب المادة (الملون)				
تقديم دلاغ ، أو شكوى كاذبة .	١٤	-----	فصل من الخدمة مع المكافأة	خمسة أيام	ثلاثة أيام	
عدم الامتثال لطلب لجنة التحقيق بالحضور .	١٥	فصل من الخدمة مع المكافأة	خمسة أيام	ثلاثة أيام	نورمان	



نموذج اعتماد من مجلس الإدارة

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وبعد

فقد اطلع مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع رقم (12)

لائحة الموارد البشرية

بتاريخ 1445/6/14هـ الموافق 2023/12/27 م وقرر المجلس اعتمادها
والعمل بموجبها وتفوض رئيس مجلس الإدارة بمتابعة ذلك .

رئيس مجلس الإدارة



احمد الحسين محمد الهلاي

